

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

تاريخ القضاء والمجالس الشرعية بمنطقة الجلفة خلال القرن التاسع عشر:

بحث في الأرشيف الفرنسي والمحلي

History of the judiciary and Sharia councils in Djelfa region
during the nineteenth century: Search in the French and local
archives

إسماعيل زيان*

أستاذ تعليم متوسط، ولاية الجلفة (الجزائر)، ziane_ismail2005@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2024/03/01

تاريخ القبول: 2024/02/01

تاريخ ارسال المقال: 2023/12/04

* المؤلف المرسل

الملخص:

مرّ القضاء الشرعي في الجزائر بمرحلة عصيبة خلال القرن التاسع عشر بسبب الأحداث السياسية المتمثلة في الاحتلال الفرنسي الذي حاول التحكّم في المجالس الشرعية من خلال فرض سيطرته على التنظيم القضائي وتعيين القضاة، وقد كانت منطقة الجلفة التابعة آنذاك لإقليم المديّة مسرحاً للصراع بين سلطة الإدارة الفرنسية وقضاة وعلماء المنطقة. لهذا سأحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على تاريخ القضاء بالجلفة في القرن التاسع عشر من خلال تتبع سير القضاة والتنظيم الإداري للقضاء والدوائر القضائية المستحدثة في المنطقة وذلك بعد قراءة فاحصة ومعقّمة للأرشيف الفرنسي المتمثّل في تقارير المكاتب العربية والكشوف الرسمية للحكومة بالجزائر، وبعد جمعٍ للوثائق المحلية من عقود عليها أختام القضاة.

الكلمات المفتاحية: القضاء الشرعي، الاحتلال الفرنسي، الجلفة، أرشيف، عقود.

Abstract :

Abstract: The Sharia judiciary in Algeria went through a difficult stage during the nineteenth century due to the political events represented by the French occupation, which tried to control the Sharia councils by imposing its control over the judicial organization and appointment of judges. The Djelfa region, which then belonged to the Medea region, was a scene of conflict between the French administrative authority, judges and scholars of the region. Therefore, in this study, I will try to shed light on the judiciary history in Djelfa in the nineteenth century by tracing the progress of judges, the administrative organization of the judiciary, and the judicial departments created in the region, after a deep reading of the French archive, represented by the reports of Arab offices and the government official newsletter in Algeria, and after collecting local documents from Contracts bearing the seals of judges.

Keywords: Sharia judiciary; French occupation; Djelfa; Archives; Contracts.

مقدمة

كان للقضاء الشرعي في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي مكانة كبيرة بين المجتمع الجزائري، وكان التحاكم للشرعية شيئاً بديهياً، تتراوح فيه القضايا بين المذهبين الحنفي لسان حال السلطة العثمانية آنذاك، والمذهب المالكي لسان حال أهل الجزائر عامة. لكن بعد احتلال الجزائر من طرف الفرنسيين دخل القضاء مرحلة جديدة حملت في طياتها اضطرابات في الجهاز القضائي الشرعي من خلال التدخل في السلطة القضائية من تقويض الأحكام الشرعية وحد من صلاحيات القضاة من خلال خلق محاكم فرنسية لاستئناف الأحكام.

ولم تكن هذه الأزمة مقتصرة على الشمال الجزائري بل تعدّت إلى المناطق الخارجة عن التل الجزائري المعروفة باسم الهضاب، وكانت منطقة الجلفة أبرز المناطق التي مسّتها تلك الاضطرابات في القضاء كونها كانت مدينة كولونيالية حديثة شُيّدت للحد من المقاومات الشعبية للقبائل في المنطقة، فكانت الإدارة الفرنسية على موعد مع إعادة ترتيب السلطة القضائية في المنطقة تدريجياً بإبقاء القضاة الأوائل الذين كانوا يكسبون ثقة الأهالي، ثم التحكّم رويداً رويداً في المحاكم الشرعية.

ولهذا سيكون بحثي في هذه الورقة عبارة عن دراسة للتاريخ القضائي في منطقة الجلفة خلال القرن التاسع عشر من خلال طرح بعض الإشكاليات الهامة في هذا الصدد ومنها: كيف كان القضاء الشرعي بمنطقة الجلفة قبيل وبعد الاحتلال الفرنسي؟ وكيف كان تعامل المحتل الفرنسي مع التنظيم القضائي السابق بمنطقة الجلفة؟ وهل استطاعت الإدارة الفرنسية السيطرة على القضاء؟ وما هي الآليات التي انتهجتها في ذلك؟

منهجية البحث:

اعتمدت في هذا البحث المنهج التاريخي الوصفي وذلك من خلال تتبع مسار القضاء الشرعي في منطقة الجلفة، من خلال رصد خطوات إنشاء المحاكم والمجالس الشرعية وكذا تتبع تنصيب القضاة وحركة تنقلاتهم، ثم وضع قراءة تحليلية للمعلومات المجمعة.

أهداف البحث:

يمكن إجمال أهداف البحث في النقاط التالية:

- تسليط الضوء على تاريخ القضاء الشرعي في منطقة الجلفة من خلال وضع دراسة شاملة حول الدوائر القضائية المستحدثة خلال الحقبة المدروسة.
- مدى تعامل الإدارة الفرنسية مع قضاة الدوائر القضائية، ومدى تعامل القضاة مع الإدارة.
- محاولة وضع قراءة شاملة لحركة القضاء في منطقة الجلفة خلال القرن التاسع عشر ومعرفة سيرهم الوظيفية.
- معرفة المساحة المتاحة للقضاء الشرعي في الجلفة من أجل تسيير شؤون الأهالي والتحكيم بينهم.

المبحث الأول: القضاء بمنطقة الجلفة بعد الاحتلال الفرنسي:

المطلب الأول: القضاء بالجزائر بعد الاحتلال الفرنسي:

بعد احتلال فرنسا للجزائر، بدأت سيطرة الإدارة الفرنسية على التنظيم القضائي في الجزائر تظهر تدريجياً، حيث قامت السلطات الفرنسية بتقسيم مناطق الجزائر إلى دوائر قضائية قُدّرت بـ 326 دائرة، كلّ دائرة منها تحتوي على محكمة يديرها قاضي وباش عدل وعدل، وذلك بتنصيب من حكام المقاطعات، وكان العمل آنذاك مجّانياً ولا يتقاضى موظفو المحاكم أي أجر باستثناء ما يأخذونه من المتحاكمين¹. وإضافة إلى تلك المحاكم، أنشأت الإدارة الفرنسية ما يسمى بـ "المجلس" وهو

عبارة عن محكمة لاستئناف القضايا تتكوّن من أربعة أشخاص من قضاة وعلماء المنطقة، ثم تطوّر الأمر لتشكيل مجلس فقهي فيما بعد². لكن الأمر لم يطل كثيرا فقد حدّت الإدارة من سلطة المجالس وجعلتها بمنزلة المجالس الاستشارية فقط، وأسند أمر الاستئناف للمحاكم الفرنسية وذلك بعد صدور مرسوم 31 ديسمبر 1859م³.

وقد زاد الأمر على ذلك بأن قُلِّصَ عدد الدوائر القضائية إلى 260 دائرة، وبصدور مرسوم 13 ديسمبر 1866م، أصبح للمسلمين الحق في اختيار التحاكم في المحاكم الشرعية أو المحاكم الفرنسية، وطُبّق هذا القانون في مناطق القبائل ومناطق خارج التل⁴.

وفي 10 سبتمبر سنة 1886م، أصدرت الإدارة الفرنسية مرسوما جديدا أبطلت فيه سلطة القضاة المسلمين على التحكيم في قضايا العقارات، وبذلك أصبح القضاة مجرد كتاب في المحاكم الشرعية ولا يتمتعون بأي سلطة قضائية⁵، لأنّ القضاء الفرنسي احتكر لنفسه جميع المسائل القضائية كالجنح والجنايات والاستئناف في القضايا، وزاد على ذلك سحب قضايا العقار.

المطلب الثاني: التنظيم القضائي في منطقة الجلفة:

أولا: من سنة 1852م إلى سنة 1870م:

لم يتدخل المحتل الفرنسي في القضاء الشرعي بمنطقة الجلفة كلياً حتى سنة 1852م، وهي سنة تنصيب الشريف بلحشر باش آغا على أولاد نايل، وقبل ذلك كانت حاضرة أولاد نايل تُدار من طرف بعض القضاة الشرعيين عُزفاً، فنجد في منطقة مسعد على سبيل المثال الشيخ محمد بن البشير بن فتاشة الذي كان يقضي بين الناس ويُقيّد جلسات أعيان البلدة، ويدلّ على ذلك وثيقة مؤرّخة في 1263هـ/1847م حيث كتبها حول إدارة ساقية البلدة وكان شاهداً على ذلك⁶. مثال آخر وهو الشيخ مصطفى بن الطيب بن دلماجة الذي كان قاضياً في المنطقة أواخر العهد العثماني، وقد وُجِدَتْ له عقودٌ عليها ختمه في سنة 1255هـ/1839م⁷، وهو زمن مبكّر لم تصل فيه القوات الفرنسية إلى المنطقة.

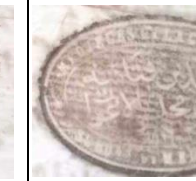
وبعد بسط القوات الفرنسية سيطرتها نسبياً على بلاد أولاد نايل، بدأت بتنظيم القضاء الشرعي وأخضعت المنطقة لقانون 1 نوفمبر 1854 الخاص بتنظيم المجالس القضائية الشرعية، حيث كانت دائرة المدينة داخلية ضمن هذا المشروع الذي شكّل فيها مجلساً للقضاء يتابع وينظّم سير المحاكم القضائية في مناطق المدينة، بوغار، الجلفة والأغواط، وقد وضعت الإدارة الفرنسية مقترحة لتعيين القضاة والباش عدول والعدول على قبائل منطقة الجلفة، وإجراء أولى عيّنت الإدارة أرقاماً للدوائر القضائية كالتالي⁸:

- الدائرة القضائية (64) قبيلة أولاد سي أحمد: القاضي أحمد بن المعطار، والباش عدل محمد بن التيتاني⁹، والعدل إبراهيم.
- الدائرة القضائية (65) قبيلة عبايزر الشارف: القاضي علي بن المبارك، والباش عدل محمد بن الطاهر، والعدل بن عبد الله.
- الدائرة القضائية (66) قبيلة أولاد الغويني: القاضي أحمد بن هني، والباش عدل عبد الله بن سعد، والعدل بلقاسم بن مشيار¹⁰.
- الدائرة القضائية (67) قبيلة أولاد ضيا: القاضي مصطفى بن دلماجة، والباش عدل سعد بن أحمد، والعدل بن ضيف الله.
- الدائرة القضائية (68) قبيلة أولاد عيسى الغرابية: لا يوجد.

- الدائرة القضائية (69) قبيلة أولاد عيسى الشراقة: القاضي أحمد بن العربي.
- الدائرة القضائية (70) قبيلة أولاد أمهاني: القاضي أحمد بن الهزل، والباش عدل عبد القادر، والعدل سي المسعود.
- الدائرة القضائية (71) قبيلة أولاد يحيى بن سالم: القاضي محمد بن فتاشة والباش عدل محمد بن السعيد والعدل أحمد بن الطيب.

أما باقي القبائل الأخرى لم يتم وضع قضاة لها لعدة أسباب منها المقاومات التي لم تتوقف في هذا الوقت - أي سنة 1854م - والتي كان قبائلها مازالوا يحاربون الاحتلال الفرنسي على غرار المقاومة المشتركة للتلي بلكلحل والناصر وبن شهرة والشريف محمد بن عبد الله والشريف بوشوشة، والسبب الآخر هو تكليف بعض القضاة المنصبين لتنظيم حركة القضاء، وكمثال على ذلك نجد أنّ القاضي محمد بن فتاشة الذي نصب على قضاء أولاد يحيى بن سالم كان أيضا قاضيا على بلدة مسعد سابقا، ثمّ وكلّه الشريف بلحشر بذلك عن طريق مراسلة مختومة بتاريخ رمضان 1269هـ/جوان 1853م¹¹، لكنّه كان حاضرا أيضا لجلسة محاكمة سارق وكان الحاضرون معه قادة المقاومة منهم التلي بلكلحل ومحمد بن الفضيل والناصر بن شهرة وكان القاضي آنذاك هو الشيخ محمد بن التومي نائب الأحكام بولاية الأربع بالأغواط في شهر صفر سنة 1270هـ/نوفمبر 1853م¹².

وقد كانت الدوائر القضائية بمنطقة الجلفة تحت إشراف مجلس قضاء الأغواط طبقا لمرسوم 30 نوفمبر سنة 1855م، وقد ضمّ المجلس: ابن الدين بن بوحفص (رئيس المجلس)، محمد بن التومي (عضو)، الشيخ ابن الدين (عضو)، محمد بن البشير بن فتاشة (عضو)¹³. وفي سنة 1861م تبدّلت تركيبة المجلس باستقالة الرئيس ابن الدين بن بوحفص، وتنصيب الشيخ ابن الدين بن الحاج عيسى على رأس المجلس، وإضافة أعضاء آخرين هم: الحاج العربي ومحمد بن الطاهر وعبد القادر بن زيان¹⁴. وفي سنة 1866م تعيّر تشكيل مجلس قضاء الأغواط مرّة أخرى، حيث انتقل رئيس المجلس الشيخ ابن الدين إلى الجزائر وأصبح عضوا في المجلس الأعلى الفقهي بالعاصمة¹⁵، وأصبح الشيخ محمد بن فتاشة رئيسا جديدا لمجلس قضاء الأغواط، وتبدّلت أعضاؤه على النحو التالي: محمد بن التومي (عضو سابق)، الحاج العربي (عضو جديد)، مصطفى بن الحاج الموفق (عضو جديد)¹⁶.

أختام أعضاء ورئيس مجلس الأغواط				
				
ختم الشيخ مصطفى بن الحاج الموفق عضو مجلس سنة 1282هـ/1866م	ختم الشيخ الحاج العربي الطاهر عضو مجلس سنة 1278هـ/1861م	ختم الشيخ محمد بن الطاهر باش عدل المجلس سنة 1278هـ/1861م	ختم الشيخ محمد بن التومي عضو المجلس سنة 1278هـ/1861م	ختم القاضي محمد فتاشة رئيس المجلس سنة 1282هـ/1866م

ثانيا: بعد سنة 1870م

قسّمت الإدارة الفرنسية منطقة الجلفة إلى 09 دوائر قضائية، بعضها يتمثّل في البلديات وبعضها يتمثّل البوادي: على النحو التالي: محكمة تعظّمت تحمل الرقم (93)، محكمة الجلفة تحمل الرقم (94)، محكمة الشارف تحمل الرقم (95)، محكمة زاغر الغربي تحمل الرقم (96)، محكمة زاغر الشرقي تحمل الرقم (97)، محكمة المعلقة تحمل الرقم (98)، محكمة الويصال تحمل الرقم (99)، محكمة ضاية الرحالة تحمل الرقم (100)، محكمة مسعد تحمل الرقم (101)¹⁷.

وبسبب كثرة الموظفين في كل محكمة رأت الإدارة الفرنسية سنة 1870م تقليص عدد الدوائر القضائية إلى 04 دوائر موزعة كالتالي: الجلفة تحت رقم (68)، زاغز تحت رقم (69)، زينة تحت رقم (70)، مسعد تحت رقم (71)، وسبب ذلك هو كثرة الشكاوى وعدم التحكّم في أحكام القضاة¹⁸، وأدى ذلك إلى استحداث مجلس للقضاء بالجلفة سنة 1870م بحيث تكون المحاكم الأربع تابعة له، ويفصل هو في القضايا التي لم ترفع له من طرف الأهالي في حالة عدم قبول أحكام قضاة المحاكم الأربع، وأدى إنشاء مجلس قضاء الجلفة إلى فضّ مجلس الأغواط الذي كان مقره لا يقع في وضعية مركزية بالنسبة لمخلة الأغواط والجلفة¹⁹، وأصبحت دائرة الأغواط تابعة لهذا المجلس.

أما بالنسبة لأعضاء المجلس فقد كانوا كالتالي:

سنة 1870م: القاضي محمد بن قويدر (رئيس المجلس)، الأعضاء هم: الحاج العربي (قاضي قديم)، والشيخ مصطفى بن الحاج الموفق الذي كان عضوا سابقا في مجلس الأغواط.

سنة 1871م: القاضي محمد بن قويدر (رئيس المجلس)، الأعضاء هم: الشيخ محمد بن أحمد (طالب من أولاد سيدي يونس)، والشيخ عيسى بن سليمان (طالب من عرش العبازين).

سنة 1873م: القاضي محمد بن قويدر (رئيس المجلس)، الأعضاء هم: الشيخ محمد بن أحمد (طالب من أولاد سيدي يونس)، والشيخ عيسى بن سليمان (طالب من عرش العبازين).

من سنة 1874م إلى سنة 1881م: القاضي محمد بن قويدر (رئيس المجلس)، الأعضاء هم: بن ناصر بن عبد الله (طالب)، والشيخ عيسى بن سليمان.

من سنة 1882م إلى سنة 1888: القاضي علي بن البشير (رئيس المجلس)، الأعضاء هم: الشيخ عيسى بن سليمان، الشيخ عبد القادر بن إبراهيم (طالب)²⁰.

سنة 1888م: القاضي علي بن البشير (رئيس المجلس)، الأعضاء هم: الشيخ أحمد بن إبراهيم، الشيخ عبد الله بن إبراهيم (طالب)²¹.

وفي سنة 1889م حلّ مجلس قضاء الجلفة بعد صدور مرسوم 12 جوان 1889م، وأعيد الاعتبار لمجلس قضاء الأغواط الذي أصبح يستأنف قضايا محاكم الجلفة والأغواط معا، وفي سنة 1905م أعيد مجلس الجلفة بحيث يتابع المحاكم الأربع: الجلفة، مسعد، زينة وزاغز²².

المبحث الثاني: قضاة منطقة الجلفة بعد الاحتلال الفرنسي:

المطلب الأول: مهام قضاة الجلفة وحدودها:

لم يكن قضاة الجزائر في الجمل محلّ ثقة بالنسبة للإدارة الفرنسية، وسبب ذلك هو احتكام الأهالي إلى القضاء الإسلامي وترك المحاكم الفرنسية، ما جعل القضاة في وضع مراقبة من طرف الإدارة، ولعلّ سرعة تنفيذ الأحكام من طرف القضاة المسلمين وعدم ارتفاع تكاليفه بالنسبة للقضاء الفرنسي التي يتّسم بالبطء وارتفاع التكاليف²³ سبّب عزوفا من الأهالي على الولوج للمحاكم الفرنسية إضافة إلى البيئة الإسلامية التي كان يعيشها السكان واعتقاد التحاكم إلى الشريعة الإسلامية.

كلّ ذلك تسبّب في إصدار الإدارة الفرنسية لمجموعة من القوانين من أجل الحدّ من صلاحيات قضاة المحاكم الإسلامية، منها المرسوم الملكي الصادر في 28 فيفري سنة 1841م الذي انتزع من القضاة المسلمين حق الحكم في

الجنايات والجنح، وفرض الاستئناف في المحاكم الفرنسية، ومرسوم 26 سبتمبر 1842م الذي وضع قيودا جديدة على القاضي المسلم، فقد أصبح في استطاعة المحاكم الفرنسية النظر في القضايا التي تخصّ المسلمين²⁴.

لكن مع هذا، فقد بقيت المحاكم الواقعة في المناطق الخارجة عن التل الجزائري تتمتع ببعض الحرية نوعا ما، بسبب بعدها من الإدارة المركزية في الشمال، وبسبب البيئة البدوية للسكان التي تجعل القاضي يقضي بين الناس ولو عرفيا بعيدا عن أعين الإدارة الفرنسية، حيث جاء في أحد التقارير الفرنسية أنّ مجلس قضاء الأغواط لا يخضع لنفس اللوائح التي تخضع لها مجالس التل، وأنّ مجلس الأغواط يمثل محكمة بدون استئناف، والرئيس يتمتع بنوع من الاستقلالية²⁵.

وبالحديث عن نوعية القضايا المعالجة، نجد أنّ المحاكم بالجلفة والأغواط حرّمت هي الأخرى من حقّ التحكيم في قضايا الجنح والجرائم، وبقيت فقط قضايا عقود الزواج والطلاق وتقسيم التركات وفضّ بعض النزاعات فقط²⁶، ولعلّ أهم مثال على ذلك ما وقع للقاضي مصطفى بن دلماجة حيث قُتل ابنه المسعود رجلاً، فأراد والده الحكم عليه بالقصاص تطبيقاً للحدّ الشرعي، لكن السلطات الفرنسية منعت القاضي من تنفيذ الحكم وأخذت ابنه إلى سجن المدينة، ثم نُفّي إلى كاليديونيا²⁷.

وقد زاد التضييق على المحاكم في المناطق الواقعة خارج التل بعد سنة 1870م، حيث عرفت المحاكم الشرعية في الجلفة عدّة تدخلات من طرف محكمة الاستئناف بالعاصمة، وبدأ الأهالي بالطعن في بعض قرارات المحاكم وطلب الاستئناف، ففي سنة 1873م مثلاً أحصى المكتب العربي بالجلفة عدّة استئنافات لبعض القضايا بمحكمة العاصمة التابعة للقضاء الفرنسي²⁸، وفي سنة 1874م نجد قضية لامرأة تدعى فاطمة طالبت بتركة من زوجها بما بقي من صداقها ولم يكن لها أيّ دليل إلّا أنّها قالت إنّ زوجها مات وترك ثلاث زوجات، وأنّ لها نفس الصداق مثل الزوجتين الأخريين، وقد ردّت الزوجتان بأنّ ليس لها دليل على أنّ لها نفس الصداق، لكنّ قاضي الجلفة ومن بعده محكمة الاستئناف بالعاصمة حكمت للزوجة فاطمة بحكم هو أنّ السيد حسين بن إبراهيم مات وترك ثلاث زوجات شرعيات ولا يوجد دليل على أنّ صداق فاطمة أقلّ من صداق الزوجتين الأخريين²⁹.

وفي سنة 1887م وقعت قضية لامرأة اسمها الحاجة بنت الزبير أمام قاضي محكمة الأغواط، ثم انتقلت القضية لمجلس الجلفة الاستشاري، ثم استؤنفت القضية بمحكمة الجزائر³⁰، وقضية أخرى وقعت بمحكمة زينة سنة 1887م، كان أحد أطرافها القايد سعيد بن عبد السلام، واستؤنفت القضية في محكمة الجزائر سنة 1888م³¹.

المطلب الثاني: قراءة في سيرّ قضاة الجلفة الوظيفية:

القاضي محمد بن فتاشة:

هو الشيخ الفقيه محمد بن البشير بن فتاشة من قبيلة أولاد يحيى بن سالم، ولد في حدود سنة 1890م بمسعد. من بيت علم وجاه، عرفت عائلته بعائلة (الطلبة). أمّا بالنسبة لسيرته في القضاء فقد كان قاضيا قبل دخول الاحتلال الفرنسي لمنطقة أولاد نائل، وفي سنة شهر جوان من سنة 1853م، عينه الشريف بلحشرش باش آغا أولاد نائل قاضيا نظاميا على بلدة مسعد وعلى من ينزلون بها، حيث أوكلت له مهمة فض النزاعات وعقد الأنكحة وتقسيم التركات، وطُلب منه القضاء بمشهور المذهب المالكي وترك الشاذ والموضوع منه³².

ومرسوم 30 نوفمبر سنة 1855م، تقرّر إدراج الشيخ محمد بن فتاشة ضمن أعضاء مجلس قضاء الأغواط، حيث أصبح عضوا فيه برفقة الشيخ محمد بن التومي والشيخ ابن الدين، برئاسة الشيخ ابن الدين لهذا المجلس³³.

وبما أنّ الشيخ محمد بن فتاشة كان يملك رصيда علميا متميّزا في الفقه والقضاء، وهذا ما ذكره أحد التقارير الفرنسية حيث قال إنّ الشيخ ابن فتاشة كان ينتمي إلى عائلة علمية تعرف بـ(الطُّلَبَة) وتمتلك ثروة كبيرة، وقد كان دوره في مجلس قضاء الأغواط فعالا، سجّل من خلاله ارتياحا في الوسط العام، كلّ ذلك جعله مرشّحا لأن يكون رئيسا لمجلس قضاء الأغواط، حيث كان الوحيد بين الأعضاء الذي له معرفة بالفقه، إضافة إلى تواضعه³⁴، وبسبب ذلك أصبح القاضي محمد بن فتاشة رئيسا لمجلس القضاء سنة 1866م³⁵، وصنّفته الإدارة الفرنسية كأحسن قاضي في ملحقة الجلفة بأكملها³⁶. لكن الأمر لم يطل طويلا، فقد بدأت السلطات الفرنسية بمراقبة الشيخ محمد بن فتاشة، حيث قال التقرير السابق إنّّه منذ تولّيه رئاسة المجلس بدأت بعض المشاكل تحدث، فقد بدأت الشكاوى تزداد ضدّ الشيخ محمد بن فتاشة، وكان تسييره للمجلس بشكل لا يرضي الإدارة الفرنسية، ما جعله محلّ توبيخ من طرف قائد الإقليم، وهذا سيؤدي حتما إلى ضرورة استبداله³⁷.

استمرّ تسيير الشيخ محمد بن فتاشة لمجلس الأغواط مدة ثلاث سنوات، وبسبب المضايقات والمراقبة التي فرضتها عليه الإدارة الفرنسية، عُزل الشيخ ابن فتاشة من منصبه سنة 1869م ورجع عضوا للمجلس مع تقليل لصلاحياته³⁸. وبعد حلّ مجلس الأغواط سنة 1870م وإنشاء مجلس قضاء الجلفة، وبسبب عدم شغور منصب القاضي في محاكم الجلفة، مسعد، الشارف وزينية، أصبح الشيخ محمد بن فتاشة بدون منصب، وهذا ما سبّب له عدّة مشاكل، لكنّه لم يتوقّف عن القضاء بين الناس لكن عرفيا فقط، حيث كلّف ابنه البشير في أكتوبر سنة 1871م بالتحكيم بين الناس وأرجع سبب ذلك لعدم وجود ختم قانوني خاص به بسبب التعزيز الذي لحقه من الإدارة الفرنسية³⁹ حيث حدّت من أعماله القضائية⁴⁰. وبعد وفاة باش عدل محكمة الجلفة الشيخ محمد بن الطاهر سنة 1875م⁴¹، عُيّن الشيخ محمد بن فتاشة مكانه بعد اجتيازه لمسابقة أجريت لهذا المنصب في الجزائر العاصمة⁴²، وبعد تنصيبه في محكمة الجلفة، عاد نشاط الشيخ محمد بن فتاشة في المحكمة، وما هي إلّا أشهر حتى رُشّح لأن يكون قاضيا وكان ذلك في نهاية سنة 1875م⁴³، وأصبح عضوا فيه 29 جانفي 1875م⁴⁴، لكن لكن سرعان ما تمّ حذفه من العضوية في 1 أوت 1876م⁴⁵، ليبقى في منصب الباش عدل حتى سنة 1885م⁴⁶. وفي 19 ماي سنة 1886م، انتقل الشيخ محمد بن فتاشة إلى محكمة الشلالة⁴⁷، واشتغل فيه أيضا في منصب باش عدل وبقي هناك حتى مرض سنة 1886م، فظلّ متمرّضا بالجلفة وطلب من حاكم الشلالة إعفاءه من العمل بسبب تفاقم المرض عليه⁴⁸، فنُقل إلى محكمة الجلفة في 28 فيفري سنة 1887م⁴⁹، وبقي يزاول عمله حتى وافته المنية سنة 1891م⁵⁰، تاركا بعض الكتب التي نسخها بيده والتي تفرّقت بين أفراد عائلته.

القاضي مصطفى بن دلماجة:

هو الشيخ مصطفى بن الطيب بن دلماجة المعروف بـ"سي المصفي". كان الشيخ مصطفى من أسرّ القضاة الذين تداولوا على محاكم الجلفة، ونقلت بعض المصادر أنّه كان أحد القضاة على أولاد نائل قبل الاحتلال الفرنسي، حيث وجدت له عقود فيها ختمه مؤرّخ سنة 1255هـ/1839م⁵¹، وهي المدّة التي لم تكن فيها منطقة خاضعة للاحتلال الفرنسي بل كانت تجري بالنظام القضائي في العهد العثماني التابع لبابلك التيطري، ثمّ جُدّدت له مهمة القضاء في سنة 1263هـ/1847م من طرف الجنرال (ماري مونج) حاكم المدينة⁵².

وبسقوط الأغواط تحت الاحتلال الفرنسي ووضعها تحت إمرة الجنرال (دي باراي) جدّد هذا الأخير الثقة في القاضي مصطفى حيث وّلاه القضاء سنة 1269هـ/1853م وأوكل له قضاء قبائل أولاد ضيا والسحاري وأولاد بن عليّة⁵³، وبعد تنصيب الجنرال (مارغريت) حاكما على الأغواط أبقاها في منصب وجدّد له مهام القضاء سنة 1271هـ/1855م⁵⁴، وبعد

استحكام الأمر للاحتلال الفرنسي وتقسيم منطقة الجلفة إلى دوائر قضائية بقي الشيخ مصطفى قاضيا على الدائرة القضائية رقم (67) التابعة لقبيلة أولاد ضيا⁵⁵،

وفي سنة 1866م، انتقل للدائرة القضائية بمنطقة زاغز الشرقي، وحسُنَّت سيرته في العامين الأولين من عمله حيث وُصِفَ بأنه رجل غني ويتمتع بالذكاء مع تقدّمه في السن، وأنّ له خبرة في القضاء تناهز 30 سنة⁵⁶.

لكن لم يسلم القاضي مصطفى بن دلماجة في سنة 1869م من الشكاوى العديدة التي أجبرته على الاستقالة، خاصة أنّه كان في مرحلة متقدّمة السن لا تسمح له بالتعامل معها، وقد ذكر أحد التقارير أنّ استقالته ستُقبل من أجل إرضاء المشتكين⁵⁷، وقد جاء في نص إحدى المراسلات بتاريخ 25 ديسمبر 1869م أنّ القاضي مصطفى دلماجة طلب الإعفاء من مهامه من أجل التفرّغ لرحلة الحج إلى بيت الله الحرام⁵⁸.

القاضي علي بن البشير بن دلماجة:

كان الشيخ علي بن البشير قاضيا سابقا لبلدة الشارف، وفي مارس سنة 1866م تقرّر تنصيبه قاضيا لمحكمة الجلفة، وبقي في منصبه حتى سنة 1870م، بعد ذلك قدّم استقالته وقُبِلَتْ في أبريل من نفس السنة⁵⁹، ويبدو أنّ سبب استقالته هو ضغط الإدارة عليه حيث اتّهمته بارتكاب العديد من الأفعال غير القانونية، والتزوير في المستندات العامة، والأحكام غير العادلة الصادرة في شأن الأموال، والأشياء المسروقة، والاحتتيال واختلاس الميراث على حساب الأيتام، وأخيرا المؤامرة والافتراء سعيا إلى منع تأثير الشكاوى المقدّمة ضده من قبل الأمر المحلي⁶⁰.

ويبدو أنّ تلك الاتهامات لم تكن صحيحة وحقيقية، بل وسيلة للضغط على الشيخ علي بن البشير، حيث بقي داخلا ضمن النظام القضائي، ونُصّبَ في 18 أوت من سنة 1871م قاضيا في محكمة بلدة مسعد⁶¹، وظلّ في هذا المنصب إلى غاية سنة 1879م، حيث قال التقرير إنّّه كان عاطفيا جدّا في عمله القضائي ما سبّب له مشاكل مع القادة المحليين⁶²، لكنّه بقي في وظيفته إلى غاية 24 جوان سنة 1882م، ثمّ بدّل مكانه للقاضي محمد بن قويدر بمحكمة زينة⁶³، وأصبح رئيسا لمجلس قضاء الجلفة⁶⁴ وقاضيا لمحكمة الجلفة إلى غاية سنة 1903م، حيث انتقل لمحكمة بني مزاب بغرداية⁶⁵.

القاضي آدم بن أحمد بن دلماجة:

هو القاضي آدم بن أحمد بن دلماجة، أحد قضاة الجلفة ومقرئها، صهر الشريف بلحشر والقائم على زاويته بالجلفة. وُلِدَ حوالي سنة 1807م، بمنطقة الصدارة بحاسي ببحج، تربّى على يد والده، فحفظ القرآن، ثمّ انتقل بعد ذلك إلى زاوية الشيخ المختار الجلاي ودرس هناك، فأخذ قسطا وافرا من العلم، ثمّ رجع إلى الجلفة، ونشط كمدرّس في زاوية الشيخ الشريف بلحشر الذي زوّجه ابنته كي يوطّد العلاقة معه على ما يبدو، فتخرّج الكثير من الطلبة على يديه. وبعد بناء مسجد الجلفة العتيق سنة 1862م، كان الشيخ آدم أوّل إمام له، وزاول إلى جانب ذلك مهنة القضاء في منطقة زاغز الغربي⁶⁶، حيث نُصّبَ قاضيا في 11 جانفي سنة 1864م، لكن وقع عليه اللوم من طرف الإدارة الفرنسية بسبب عدم سكنه بزاغز الغربي مكان عمله بالرغم من عدّة أوامر أعطيت له بضرورة لزوم إقامة عمله⁶⁷، حيث كان يعيش مع والدته وزوجته في برج نسييه الباش آغا سي بلقاسم⁶⁸ حيث كان يقوم على زاوية الشريف بلحشر، وقد ذكر التقرير أنّ الشيخ آدم لم يكن يتجاوب مع الأوامر الكتابية والشفوية منذ تنصيبه، إضافة إلى تحاشيه التعاطي مع غير المسلمين⁶⁹، وهذا ما أدّى إلى عزله نهائيا من القضاء في 19 مارس 1869م⁷⁰، وتفرّغه لإدارة شؤون الزاوية.

القاضي محمد بن قويدر:

هو الشيخ محمد بن قويدر بن العربي بن لحسن من عرش عبايزر الشارف⁷¹. نُصَّب قاضيا في منطقة "ضاية الرجالة" في 19 مارس 1869م⁷²، وبسبب استحسان الإدارة الفرنسية لعمله، نُقِلَ لمحكمة الجلفة وأصبح قاضيا بها وترأس مجلس قضاء الجلفة عند إنشائه سنة 1870م، وقد أثنى عليه الطبيب البيطري (توماس) حيث قال إنه رجل ذكي ومتعلم ويتمتع بمكانة علمية بين أهله⁷³. بقي الشيخ محمد بن قويدر يزاول مهامه كقاضٍ للمحكمة حتى مارس سنة 1882م حيث طُلِبَ الانتقال إلى محكمة زينة⁷⁴، ثم طُلِبَ الانتقال لمحكمة مسعد في 24 جوان سنة 1882م⁷⁵، وبقي يزاول مهنة القضاء إلى غاية عزله في 21 جانفي سنة 1888م⁷⁶.

القاضي محمد بن سعيد:

أصبح محمد بن سعيد قاضيا لبلدة مسعد في 28 مارس من سنة 1866م، بعدما كان باش عدل، حيث خَلَفَ الشيخ محمد بن فتاشة الذي انتقل إلى الأغواط وأصبح رئيس مجلسها⁷⁷، وبقي محمد بن سعيد في منصبه إلى غاية بداية سنة 1870م، حيث قررت الإدارة الفرنسية نقله لمنطقة أخرى ذلك بسبب عدم وجود ثقة فيه، وكذلك بسبب المشاكل التي حدثت بينه وبين قائد بلدة مسعد محمد بن السنوسي⁷⁸. انتقل الشيخ محمد بن سعيد إلى محكمة زينة وعمل فيها هناك⁷⁹، لكن الأمر لم يكن على ما يرام، فقد وجهت ضده عدّة شكاوى من الأهالي -على حدّ قول التقارير- ما جعل الإدارة الفرنسية توقفه مدة شهر⁸⁰، ثم استبعدته بعد ذلك من قضاء محكمة زينة في 2 مارس سنة 1874م⁸¹.

القاضي علي بن مصطفى بن دلماجة:

هو ابن القاضي مصطفى بن دلماجة. وُلِدَ سنة 1842م⁸²، واشتغل باش عدل بمحكمة الويصال سنة 1862م، ثم أصبح قاضيا لمحكمة الشارف في 2 مارس سنة 1866م، وكانت الإدارة الفرنسية تثني عليه في تقاريرها إلى سنة 1869م⁸³، لكن بعد ذلك تغيّر الشاء إلى قدح فيه حيث وصل إلى نعته بأنه قاضٍ يجهل بشدة جميع القواعد المتعلقة بالعدالة الإسلامية!⁸⁴

وسبب ذلك فيما يبدو هو إقامته خارج الشارف وعدم انصياعه -كوالده- للأوامر التي تلقاها بشأن الموضوع، حيث كان عدم وجوده بانتظام في الشارف سببا في كثرة شكاوى الناس منه⁸⁵، وقد أدّى ذلك إلى عزله بسبب تقليص عدد الدوائر القضائية حيث حُذفت دائرة الشارف من التنظيم الجديد الذي وُضِعَ سنة 1870م، ولم تظهر له بعد ذلك أية إشارة في سجلات المحاكم خلال نهاية القرن التاسع عشر، وتقول الروايات إنه توفي في شتاء سنة 1919م⁸⁶.

القاضي الحاج بن عبد الباقي:

يعتبر الحاج بن عبد الباقي من القضاة القدماء بمنطقة الجلفة، وقد كانت له قرابة مع الشيخ مصطفى بن الطيب، فهو الشيخ ابن عبد الباقي بن الطيب بن دلماجة، ويرجع تاريخ تنصيبه قاضيا لسنة 1854م⁸⁷، حيث تولّى قضاء محكمة تعظمية، وكان ذلك سنة 1866م، لكن الإدارة الفرنسية لم تكن راضية بسبب بعض الأحكام التي كان يقضي بها ولأجل عدم رغبته في الإقامة في تعظمية ما خلق له صعوبات في التواصل مع المتحاكمين⁸⁸، ونتيجة لذلك أزاحته الإدارة الفرنسية من منصب القضاء سنة 1870م⁸⁹ وذلك بعد تقليص عدد الدوائر القضائية بالجلفة.

القاضي أحمد بن معطار:

هو الشيخ أحمد بن معطار الحمدي. من علماء منطقة الجلفة، أخذ العلم وتعلّم القرآن بزواية طولقة، ثم بزواية أولاد جلال، وكان من زمرة طلبة أولاد نايل الذين درسوا هناك من أمثال الشريف بلحشر والشيخ النعاس⁹⁰. نُصَّب قاضيا على الدائرة القضائية (64) لقبيلة أولاد سي أحمد وكان ذلك سنة 1855م⁹¹، وقد حُرِّفَ لقبه في بعض التقارير فُكِّبَ (أحمد

بن المختار) وفيها أنه تمّت إقالته من منصبه سنة 1866م⁹²، وقد نُقِلَ في بعض المصادر أنّ وفاته كانت سنة 1873م⁹³، وزيادة على هذا القاضي، يظهر اسم أخيه محمد بن معطار الذي تقلّد منصب الباش العدل في الدائرة القضائية لزاغر سنة 1862م⁹⁴ وبقي يزاول عمله هناك حتى وافته المنية سنة 1874م⁹⁵.

القاضي أحمد بن العربي:

يُعتبر القاضي من القضاة القدماء في منطقة أولاد نائل، وكان أول تنصيب له في الإدارة الفرنسية سنة 1854م لقبيلة أولاد عيسى الشراقة⁹⁶، حيث كان مسؤولاً على منطقة الويصال لسنوات، ثمّ أضيفت له منطقة المعلقة سنة 1867م بعد استبعاد القاضي مولاي الطيب بن السبع منها⁹⁷، وقد كُتِبَ عنه في أحد التقارير بأنّه ينتمي لحيمة كبيرة، ومع كونه ليس متعلّماً إلّا أنّه يتمتع بأخلاق عالية، وهو رجل أمين، أكسبته سمعة جيّدة في قبيلته حيث كان يمارس فيها دائماً مهنة القضاء⁹⁸. توفي القاضي أحمد بن العربي سنة 1869م⁹⁹.

القاضي محمد بن ورقلة:

شغل الشيخ محمد بن ورقلة منصب باش عدل محكمة زينة في أوت سنة 1871م¹⁰⁰، وبسبب عزل قاضيه الشيخ محمد بن السعيد، نُصِّبَ ابن ورقلة قاضياً فيها في 28 ماي من سنة 1874م¹⁰¹، وبقي هناك حتى 8 مارس سنة 1882م، حيث انتقل إلى محكمة الجلفة¹⁰² ثمّ رجع إلى محكمة زينة إلى غاية سنة 1891م، لينتقل بعدها إلى بلدة مسعد بعد أن بدّل مكانه لقاض منطقة زاغر الشيخ بن يطو بن عبد الله¹⁰³، وبقي يزاول مهامه في بلدة مسعد حتى عُزِلَ من القضاء سنة 1905م¹⁰⁴.

القاضي بن يطو بن عبد الله:

كان الشيخ بن يطو شغل منصب عدل في محكمة زينة¹⁰⁵، ثمّ رُقّي إلى منصب باش عدل في 28 ماي 1874م¹⁰⁶، بعد ذلك انتقل لمحكمة زاغر وشغل منصب القاضي في 11 جانفي سنة 1886م إلى غاية 6 ماي سنة 1888م، حيث انتقل إلى بلدة مسعد كقاضٍ في نفس الوقت¹⁰⁷، وبقي يزاول عمله فيها، وقد عاقبه الحاكم العام في 27 جانفي سنة 1890م وأوقفه عن العمل مدة ثلاثة أشهر¹⁰⁸، وقد بقي الشيخ بن يطو إلى غاية أكتوبر سنة 1891م حيث رجع إلى منطقة زاغر¹⁰⁹.

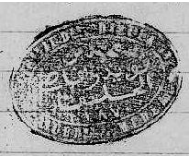
القاضي السماتي بن سالم:

هو الشيخ السماتي بن سالم بن عبد الباقي. نُصِّبَ عدلاً سنة 1862م في زاغر الغربي¹¹⁰، ثمّ انتقل إلى محكمة الجلفة وعمل في هذا إلى غاية 11 جانفي 1886م، ورُقّي إلى منصب باش عدل بعد انتقال الباش عدل محمد بن فتاشة إلى محكمة الشلالة¹¹¹، وبعد سنتين رُقّي لمنصب القاضي بمنطقة زاغر في 7 ماي سنة 1888م¹¹² إلى غاية سنة 1891م، ثمّ أصبح قاضياً على زينة إلى غاية استقالته سنة 1907م¹¹³.

قضاة منطقة الجلفة بعد تحوّل الجلفة إلى مجلس قضاء سنة 1870م							
الجلفة		مسعد		زاغر		زينة	
القاضي	الفترة الزمنية	القاضي	الفترة الزمنية	القاضي	الفترة الزمنية	القاضي	الفترة الزمنية
علي بن البشير	1870-1866	محمد بن سعيد	1866-1870	آدم بن أحمد	1864-1869	محمد بن سعيد	1870-1874
محمد بن قويدر	1882-1870	علي بن البشير	1871-1882	عمر بن عبد الله	1870-1879	محمد بن ورقلة	1874-1882
محمد بن ورقلة	أشهر من 1882	محمد بن قويدر	1882-1888	بن يطو بن عبد الله	1886-1888	محمد بن قويدر	أشهر من 1882

علي بن البشير	1882-1903	بن يطو بن عبد الله	1888-1891	السماتي بن سالم	1888-1891	علي بن البشير	أشهر من 1882
		محمد بن ورقلة	1891-1905	بن يطو بن عبد الله	1891-1905	محمد بن ورقلة	1882-1891
						السماتي بن سالم	1891-1907

أختام بعض قضاة وباش عدول محاكم دوائر الجلفة

				
ختم الشيخ محمد بن قويدر قاضي الجلفة سنة 1287هـ/1870م	ختم الشيخ علي بن البشير قاضي مسعد سنة 1871م	ختم القاضي محمد فتاشة قاضي مسعد سنة 1279هـ/1862م	ختم القاضي محمد فتاشة قاضي مسعد سنة 1266هـ/1853م	ختم القاضي مصطفى بن دلماجة سنة 1255هـ/1839م
				
ختم الشيخ محمد بن ورقلة قاضي مسعد سنة 1891م	ختم الشيخ أحمد بن العربي قاضي الوصال سنة 1272هـ/1856م	ختم الشيخ الحاج بن عبد الباقي سنة 1276هـ/1859م	ختم الشيخ محمد بن ورقلة قاضي زينة سنة 1874م	ختم الشيخ محمد بن سعيد قاضي مسعد سنة 1273هـ/1856م
				
		ختم علي بن مصطفى باش عدل الوصال سنة 1279هـ/1862م	ختم محمد فتاشة باش عدل الجلفة سنة 1875م	ختم محمد بن المعطار باش عدل زاغز سنة 1279هـ/1862م

خاتمة:

- كانت هذه الورقة قراءة في تاريخ القضاء الشرعي بمنطقة الجلفة، استعرضت فيها التنظيم القضائي من خلال تتبع سيرّ القضاة ووظائفهم وعدد الدوائر القضائية بالمنطقة، وقد خلصت من هذا البحث ببعض النتائج أجمالها في النقاط التالية:
- كان النظام القضائي في الجلفة قبيل الاحتلال الفرنسي منظماً نوعاً يديره قضاة لهم خلفية فقهية معتبرة حوّلت كلّ واحد منهم لتوليّ منصب القاضي.
 - اعتمد الاحتلال الفرنسي في بداية سياسته على نفس التنظيم القضائي الذي كان موجوداً كي لا يواجه أي متاعب مع القبائل.
 - تعرّض معظم قضاة منطقة الجلفة لعدّة متاعب من طرف الإدارة الفرنسية، ما جعلهم محل توقيف تارة أو معاقبة تارة أخرى.
 - تقلّصت مهام قضاة الجلفة مثل الباقيين في مناطق الجزائر إلى التضييق والحدّ من السلطات ما جعلهم شيئاً شيئاً مجرد كتاب وموثّقين لعقود البيع والشراء وتقسيم التركات أو لعقود الزواج والطلاق.
 - فقد القضاء الشرعي وزنه عند تدخّل محاكم الاستئناف الفرنسية، وإنشاء قضاء موازٍ للقضاء الشرعي يتحاكم له المسلمون والفرنسيون على حدّ سواء.

قائمة المراجع:

- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.
- سعيد هرماس، من فضلاء منطقة الجلفة، دار مداد للطبع والنشر، ط2، 2012م.
- علي بن عبد الله نعاس، تنبيه الأحفاد بمناقب الأجداد، مطبعة الرويغي، الأغواط، ط2، 2016.
- محمد أبو العلاء بلعدل، سير بعض قضاة الدلامجية إلى نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، مجلة الجلفة أنفو الإلكترونية، الرابط:

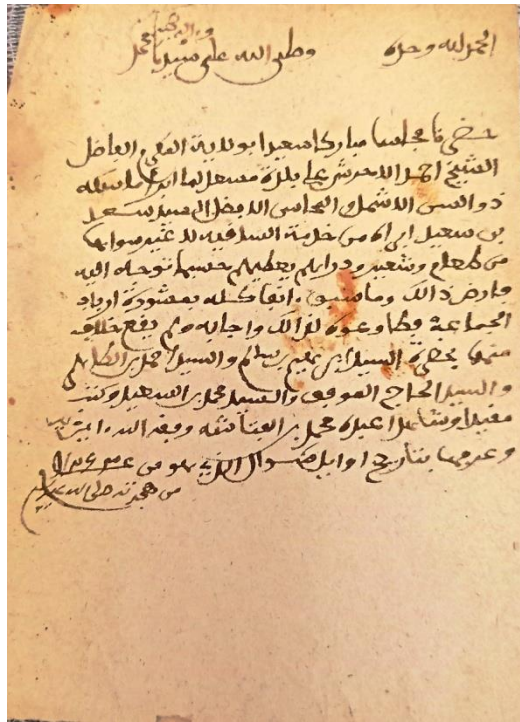
<https://turath.djelfainfo.dz/2022/02/%D8%B3%D9%8A%D8%B1-%D8%A8%D8%B9%D8%B6%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86/> (date: 10/08/2023 :1300).

- المسعود بن سالم، المسعود بن المصطفى بن دلماجة (1841-1873)... قصة شاعر شعبي توثق التصديق الفرنسي على القضاء الإسلامي بمنطقة الجلفة، مجلة الجلفة أنفو الإلكترونية، الرابط:

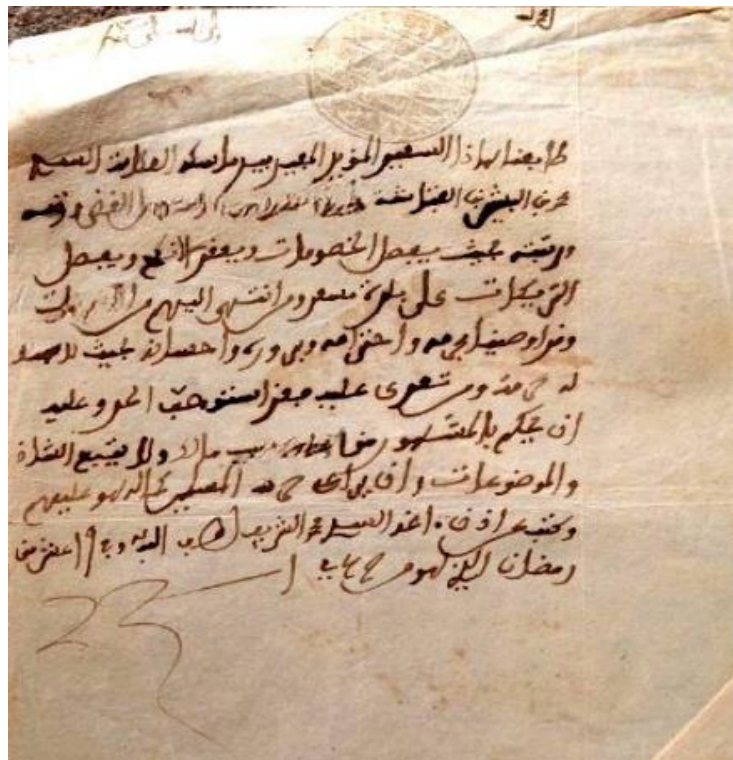
https://www.djelfainfo.dz/ar/homme_histoire/13309.html (date: 09/08/2023 12:00)

- Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA50ii 270.
- Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA01ii 263.
- Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA52ii 001.
- Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA52ii 002.
- Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA01ii 262.
- Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA01ii 244.
- Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA52ii.
- Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA52ii 002.
- Association Française pour l'Histoire de la Justice, **La justice en Algérie: repères historiques, Histoire de la justice**, Éditions Association Française pour l'Histoire de la Justice, Volume 1, N° 16, 2005, pp : 297-310.
- Edouard Sautayra, Eugène Cherbonneau, **Droit musulman des statuts personnel et des successions**, Maisonneuve et Cie libraire-éditeur, Paris, 1874.
- Ernest Mercier, **La question des étrangers en Algérie**, Imprimerie-Librairie D. Braham, Constantine, 1906.
- Gouvernement général de l'Algérie, **Bulletin officiel des actes du gouvernement**, imprimerie du gouvernement, Alger, 1856, 1862, 1867, 1871, 1872, 1875, 1876, 1883.
- Journal de "La dépêche Algérienne".
- Journal de "Le Mobacher".
- **Revue Algérienne et tunisienne de législation et de jurisprudence**, Adolphe Jourdan libraire-éditeur, Alger, 1888, et 1889.
- M Thomas, **Mémoires sur la maladie des chèvres désignées par les arabes sous le nom de Bou-Frida, qui a sévi épizootiquement pendant l'hiver 1872-73 dans le cercle de Djelfa**, Journal de médecine vétérinaire militaire, 1875.

الملاحق:

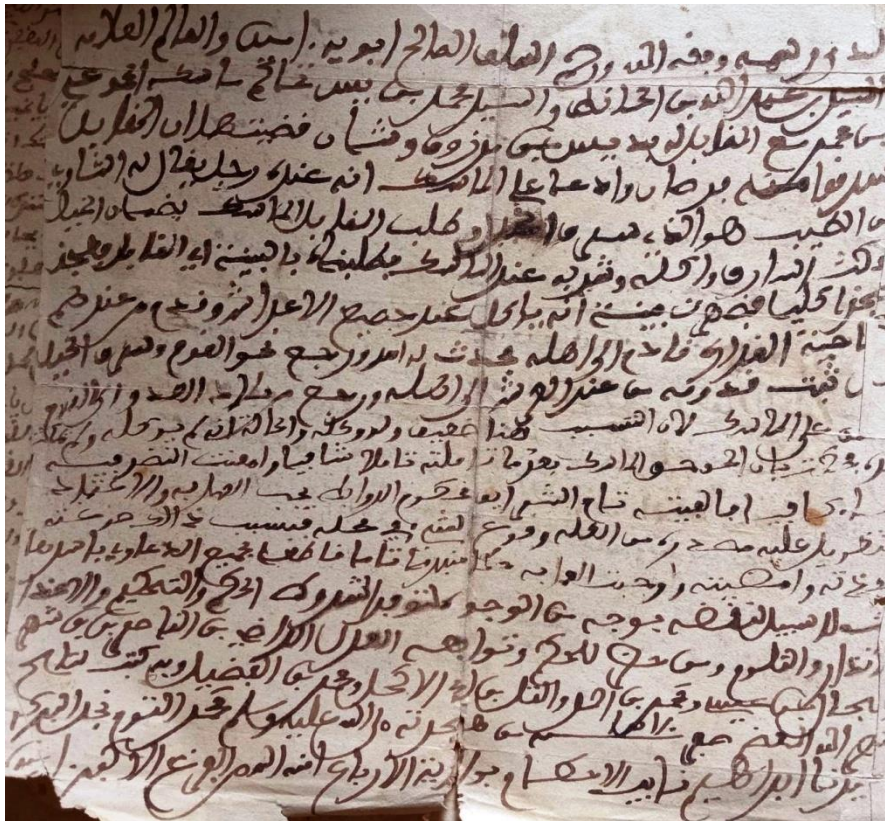


ملحق (01): وثيقة خاصة بساقية مسعد كاتبها هو القاضي محمد بن فتاشة سنة 1263هـ/



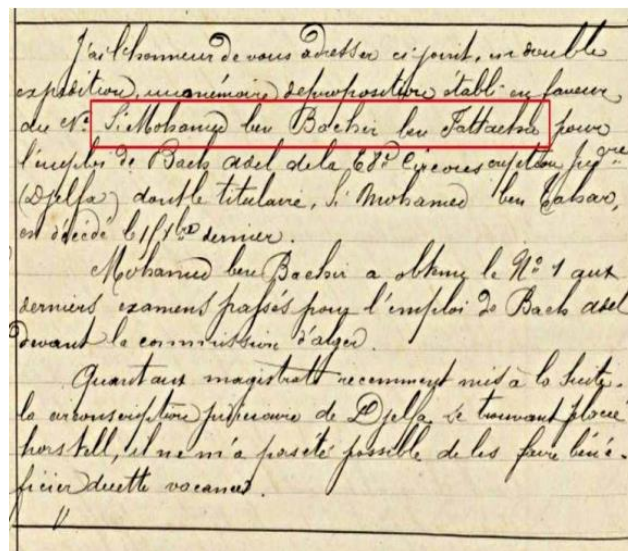
ملحق (02): وثيقة خاصة بتولية محمد بن فتاشة قاضيا على مسعد من طرفي الباش أغا الشريف بلحشر سنة

1269هـ/1853م.



ملحق (03): وثيقة خاصة بمحاكمة سارق حضرها جملة من الشخصيات المقاومة سنة 1270هـ/1853.

(المصدر: الأستاذ المبروك بن فتاشة)



ملحق (04): وثيقة تخص نجاح محمد بن فتاشة في مسابقة الباش عدل سنة 1875م

(المصدر: الأستاذ المبروك بن فتاشة)



ملحق (05): وثيقة تخص تنصيب الشيخ مصطفى بن دلماجة قاضيا من طرف الجنرال ماري مونج سنة 1263هـ/1847م (المصدر: الأستاذ محمد بلعدل)

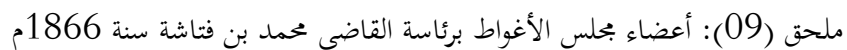


ملحق (07): وثيقة تخص تنصيب الشيخ مصطفى بن دلماجة قاضيا من طرف الجنرال مارغريت سنة 1271هـ/1855م (المصدر: الأستاذ محمد بلعدل)

ملحق (06): وثيقة تخص تنصيب الشيخ مصطفى بن دلماجة قاضيا من طرف الجنرال دي باراي سنة 1269هـ/1853م (المصدر: الأستاذ محمد بلعدل)

ملحق (08): قائمة قضاة وباش عدول قبائل أولاد نائل سنة 1855م

(المصدر: أرشيف ما وراء البحار ANOM)



(المصدر: أرشيف ما وراء البحار ANOM)

[illegible][illegible]

ملحق (10): القضاة والباش عدول في محاكم الجلفة سنة 1875م

(المصدر: أرشيف ما وراء البحار ANOM)

NUMÉRO de la circulaire judiciaire	NOM de LA CIRCULARISATION	RESSORT DE LA CIRCULARISATION, COMMUNE de plein exercice, tribunaux, d'office-communes	JUSTICE DE PAIX d'office ressort LA CIRCULARISATION	TRIBUNAL DE 1 ^{re} INSTANCE d'office ressort LA CIRCULARISATION	NOM DU CADI DATE DE LA NOMINATION, DES DÉSIGNATIONS	NOMS DU ou DES DACH-ADELS DATE DE LA NOMINATION, DES DÉSIGNATIONS	NOMS DES ADELS DATE DE LA NOMINATION, DES DÉSIGNATIONS	OBSERVATIONS
61	Jelja	Jelja Cadiel Aghani Cadiel de Ahmed Cadiel Jelja Cadiel Aghani Cadiel Ouphani	Jelja	Blida	Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851	Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851	Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851	
62	Jahrez	Jahrez Cadiel de Ahmed Cadiel de Ahmed Cadiel de Ahmed Cadiel de Ahmed	Jahrez	Blida	Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851	Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851	Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851	
63	Jemina	Jemina Cadiel de Ahmed Cadiel de Ahmed Cadiel de Ahmed Cadiel de Ahmed	Jemina	Blida	Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851	Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851	Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851	
64	Mistamel	Mistamel Cadiel de Ahmed Cadiel de Ahmed Cadiel de Ahmed Cadiel de Ahmed	Mistamel	Blida	Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851	Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851	Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851 Si. el. Ben. Bachir Cadiel du 11 août 1851	

ملحق (11): القضاء والباش عدول في محاكم الجلفة سنة 1888م

(المصدر: أرشيف ما وراء البحار ANOM)

¹ Association Française pour l'Histoire de la Justice, **La justice en Algérie : repères historiques, Histoire de la justice**, Éditions Association Française pour l'Histoire de la Justice, Volume 1, N° 16, 2005, pp : 297-310.

² Journal de "Le Mobacher", 29/08/1867.

³ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ج 4، ص ص 441-442.

⁴ Association Française pour l'Histoire de la Justice, **La justice en Algérie : repères historiques, Histoire de la justice**, Éditions Association Française pour l'Histoire de la Justice Volume 1, N° 16, 2005, pp : 297-310.

⁵ أبو القاسم سعد الله، نفس المرجع، ج 4، ص 465.

⁶ ينظر: الملحق (01).

⁷ صورة الختم في الملحق، وهي من إفادات أحد أحفاده الأستاذ الفاضل محمد بلعدل مفتش التعليم بمقاطعة حدّ سحاري بالجلفة.

⁸ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA50ii 270, p: 53.

⁹ كذا في النص الفرنسي، ولم أستطع التأكد من لقبه.

¹⁰ كذا في النص الفرنسي، ولم أستطع التأكد من لقبه.

¹¹ ينظر: الملحق (02)، وهي من إفادات الأستاذ المبروك بن فتاشة أحد أحفاد الشيخ محمد بن البشير بن فتاشة.

¹² ينظر: الملحق رقم (03)، وهي من إفادات الأستاذ المبروك بن فتاشة

¹³ Gouvernement général de l'Algérie, **Bulletin officiel des actes du gouvernement**, imprimerie du gouvernement, Alger, 1856, p: 66.

- ¹⁴ Gouvernement général de l'Algérie, **Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie**, imprimerie typographie et lithographique Bouyer, 1862, Alger, pp: 119-120.
- ¹⁵ **Journal de "Le Mobacher"**, 29/08/1867.
- ¹⁶ **Journal de "Le Mobacher"**, 02/04/1866.
- ¹⁷ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), **cote d'archive: GGA01ii 263**.
- ¹⁸ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), **cote d'archive: GGA52ii 001**, p: 94.
- ¹⁹ Ibid.
- ²⁰ Gouvernement général de l'Algérie, **Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie**, imprimerie de l'association ouvrière P. Fontana et Cie, Alger, 1883, p : 558.
- ²¹ **Journal de "La dépêche Algérienne"**, 18/29/1888.
- ²² Ernest Mercier, **La question des étrangers en Algérie**, Imprimerie-Librairie D. Braham, Constantine, 1906, p: 46.
- ²³ أبو القاسم سعد الله، نفس المرجع، ج 4، ص 429.
- ²⁴ نفس المرجع.
- ²⁵ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), **cote d'archive: GGA01ii 263**, p: 66.
- ²⁶ جاء في بعض تقارير المكتب العربي بالجلفة عدد القضايا التي جاءت للمحكمة الإسلامية وقد خلا منها الجنج والجنايات، والتي كانت تذهب للقضاء الفرنسي (ينظر: أرشيف ما وراء البحار تحت رقم: **ANOM GGA52ii 001**).
- ²⁷ المسعود بن سالم، المسعود بن المصطفى بن دلماجة (1841-1873)... قصة شاعر شعبي توثق التضييق الفرنسي على القضاء الإسلامي بمنطقة الجلفة، مجلة الجلفة أنفو الإلكترونية، الرابط: https://www.djelfainfo.dz/ar/homme_histoire/13309.html
- ²⁸ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), **cote d'archive: GGA52ii 002**, p: 144.
- ²⁹ Edouard Sautayra, Eugène Cherbonneau, **Droit musulman des statuts personnel et des successions**, Maisonneuve et Cie libraire-éditeur, Paris, 1874, p: 49.
- ³⁰ **Revue Algérienne et tunisienne de législation et de jurisprudence**, Adolphe Jourdan libraire-éditeur, Alger, Tome 4, 1888, pp: 35-39.
- ³¹ **Revue Algérienne et tunisienne de législation et de jurisprudence**, Adolphe Jourdan libraire-éditeur, Alger, Tome 5, 1889, pp: 230-232.
- ³² الملحق (02).
- ³³ Gouvernement général de l'Algérie, **Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie**, imprimerie typographie et lithographique Bouyer, Alger, p: 66.
- ³⁴ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), **cote d'archive: GGA01ii 263**, p: 66.
- ³⁵ **Journal de "Le Mobacher"**, 02/04/1866.
- ³⁶ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), **cote d'archive: GGA01ii 263**, p: 66.
- ³⁷ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), **cote d'archive: GGA01ii 263**, p: 66.
- ³⁸ Ibid.
- ³⁹ وثيقة أطلعنا عليها الأستاذ مبروك بن فتاشة، وهي محفوظة في أرشيف العائلة.
- ⁴⁰ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), **cote d'archive: GGA01ii 263**, p: 66.
- ⁴¹ Gouvernement général de l'Algérie, **Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie**, imprimerie de l'association V. Aillaud et Ce, Alger, 1876, p: 92.
- ⁴² الملحق رقم (04).
- ⁴³ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), **cote d'archive: GGA01ii 262**, p: 105.
- ⁴⁴ Ibid, p: 122.
- ⁴⁵ Gouvernement général de l'Algérie, **Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie**, imprimerie typographie et lithographique Bouyer, Alger, 1871, P : 293.

⁴⁶ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA01ii 244, p: 58.

⁴⁷ Ibid.

⁴⁸ وثيقة أطلعنا عليها الأستاذ مبروك بن فتاشة، وهي محفوظة في أرشيف العائلة.

⁴⁹ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA01ii 244, p: 58.

⁵⁰ تاريخ وفاته مثبت في عدة وثائق أطلعنا عليها الأستاذ مبروك بن فتاشة.

⁵¹ وثيقة من إفادات الأستاذ الفاضل محمد بلعدل.

⁵² وثيقة من إفادات الأستاذ الفاضل محمد بلعدل (ينظر: الملحق (05)).

⁵³ نفس السابق (ينظر: الملحق (06)).

⁵⁴ نفس السابق (ينظر: الملحق (07)).

⁵⁵ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA50ii 270, p: 53.

⁵⁶ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA01ii 263, p: 78.

⁵⁷ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA52ii 001, p: 68.

⁵⁸ المسعود بن سالم، نفس المرجع السابق.

⁵⁹ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA01ii 263, p: 72.

⁶⁰ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA52ii 001, p: 68.

⁶¹ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA01ii 262, p: 111.

⁶² Ibid.

⁶³ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA01ii 262, p: 105.

⁶⁴ Gouvernement général de l'Algérie, **Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie**, imprimerie de l'association ouvrière P. Fontana et Cie, Alger, 1883, p : 558.

⁶⁵ **Journal de "Le Mobacher"**, 02/01/1904.

⁶⁶ علي بن عبد الله نعاس، تنبيه الأحفاد بمناقب الأجداد، مطبعة الرويغي، الأغواط، ط2، 2016، ص 66-68.

⁶⁷ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA01ii 263, p: 76.

⁶⁸ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA52ii, p: 23.

⁶⁹ Ibid, p: 24.

⁷⁰ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA01ii 263, p: 76.

⁷¹ اسمه ونسبه أمّدي به الشيخ الراوية الميلود شريط عميد أئمة بلدة الشارف.

⁷² Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA01ii 263, p: 84.

⁷³ M Thomas, **Mémoires sur la maladie des chèvres désignées par les arabes sous le nom de Bou-Frida, qui a sévi épizootiquement pendant l'hiver 1872-73 dans le cercle de Djelfa**, Journal de médecine vétérinaire militaire, 1875, p: 80.

⁷⁴ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA01ii 262, p : 109.

⁷⁵ Ibid, p: 111.

⁷⁶ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA01ii 244, p: 58.

⁷⁷ **Journal de "Le Mobacher"**, 02/04/1866.

⁷⁸ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA01ii 263, p: 86.

⁷⁹ Gouvernement général de l'Algérie, **Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie**, imprimerie typographie et lithographique Bouyer, Alger, 1871, p : 282.

⁸⁰ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA52ii 002, p: 116.

⁸¹ Gouvernement général de l'Algérie, **Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie**, imprimerie typographie et lithographique Bouyer, Alger, 1875, p: 135.

⁸² محمد أبو العلاء بلعدل، سير بعض قضاة الدلامجية إلى نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، موقع خيمة التراث الشعبي بمنطقة الجلفة، رابط الموضوع:

<https://turath.djelfainfo.dz/2022/02/%D8%B3%D9%8A%D8%B1-%D8%A8%D8%B9%D8%B6%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86/>

⁸³ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA01ii 263, p: 74.

⁸⁴ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA52ii 001, p: 68.

⁸⁵ Ibid.

⁸⁶ محمد أبو العلاء بلعدل، نفس المرجع السابق.

⁸⁷ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA01ii 263, p: 70.

⁸⁸ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA52ii 001, p: 68.

⁸⁹ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA01ii 263, p: 70.

⁹⁰ سعيد هرماس، من فضلاء منطقة الجلفة، دار مداد للطبع والنشر، ط2، 2012م، ص 263.

⁹¹ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA50ii 270, p: 53.

⁹² Gouvernement général de l'Algérie, **Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie**, imprimerie typographie et lithographique Bouyer, Alger, 1867 : 51.

⁹³ سعيد هرماس، نفس المرجع، ص 263.

⁹⁴ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA01ii 263, p: 72.

⁹⁵ Ibid, p: 70.

⁹⁶ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA50ii 270, p: 53.

⁹⁷ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA01ii 263, p: 80.

⁹⁸ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA50ii 267, p: 31.

⁹⁹ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA52ii, p: 68.

¹⁰⁰ Gouvernement général de l'Algérie, **Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie**, imprimerie typographie et lithographique Bouyer, Alger, 1872, p: 765.

¹⁰¹ Gouvernement général de l'Algérie, **Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie**, imprimerie typographie et lithographique Bouyer, Alger, 1875, p: 302.

¹⁰² ANOM, GGA01ii 262, p: 105.

¹⁰³ **Journal de "La dépêche Algérienne"**, 20/10/1891.

¹⁰⁴ **Journal de "Le Mobacher"**, 07/10/1905.

¹⁰⁵ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA01ii 262, p : 109.

¹⁰⁶ Gouvernement général de l'Algérie, **Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie**, imprimerie typographie et lithographique Bouyer, Alger, 1875, p : 302.

¹⁰⁷ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA01ii 244, p: 58.

¹⁰⁸ **Journal de "Le Mobacher"**, 01/02/1890.

¹⁰⁹ **Journal de "La dépêche Algérienne"**, 20/10/1891.

¹¹⁰ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA01ii 263, p: 77.

¹¹¹ Archives nationales d'outre-mer (ANOM), cote d'archive: GGA01ii 244, p: 58.

¹¹² Ibid.

¹¹³ **Journal de "La dépêche Algérienne"**, 16/04/1907.